

التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: الواقع وسبل التطوير في ظل رؤية المملكة 2030 للفترة
(2016-2022)

**Economic Diversification in the Kingdom of Saudi Arabia: reality and ways to
develop in light kingdom's Vision 2030 for the period (2016-2022)**

هاجر سعدي¹، مراد شريف²

Hadjer saadi¹, Mourad charif²

¹ جامعة سطيف -1، hadjer.saadi@univ-setif.dz

² جامعة محمد بوضياف مسيلة، mourad.charif@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/06/25

تاريخ الاستلام: 2024/05/06

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، والحد من الاعتماد الكبير على قطاع النفط بتطوير القطاعات غير النفطية والقيام بالإصلاحات الهيكلية لتنوع القاعدة الاقتصادية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في ظل رؤية المملكة 2030. توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد السعودي حقق بعض أهدافه في التنوع في القاعدة الاقتصادية، فقد ارتفعت درجة التنوع في بعض النشاطات الإنتاجية. كلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، الصادرات النفطية، الصادرات غير النفطية، المملكة العربية السعودية. تصنيفات JEL: B22، Q4.

Abstract:

This study aimed to highlight the reality of economic diversification in the Kingdom of Saudi Arabia and to reduce the heavy dependence on the oil sector by developing non-oil sectors and implementing structural reforms to diversify the economic base and increase private sector participation in light of the Kingdom's Vision 2030.

The study found that the Saudi economy has achieved some of its goals in diversifying the economic base, as the degree of diversification has increased in some productive activities.

Keywords: Economic Diversification; Oil Exports; Non-Oil Exports; Kingdom of Saudi Arabia

JEL Classification Codes: B22, Q4.

المؤلف المرسل: هاجر سعدي، الإيميل: saadi.hadjer19@gmail.com

1. مقدمة

يشير التنوع الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط إلى عملية الحد من الاعتماد على عائدات النفط والتوسع في مختلف قطاعات الاقتصاد، بهدف خلق هيكل اقتصادي أكثر توازناً واستدامة، والحد من التأثر بتقلبات أسعار النفط، وغالباً ما تنطوي استراتيجية التنوع الاقتصادي على تنوع القاعدة الاقتصادية بالاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل الصناعة، الخدمات، السياحة.

تطمح المملكة العربية السعودية على غرار البلدان العربية إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الخروج من التبعية للقطاع النفطي، خاصة في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها هذه الدول الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وجعل الاقتصاد السعودي أكثر تنوعاً وازدهاراً وذلك من خلال تبني رؤية وطنية (رؤية المملكة 2030) والتي تسعى من خلالها إلى تطوير القطاعات غير النفطية والاعتماد على مصادر جديدة للدخل عن طريق تنمية صادراتها وخاصة وأن الصادرات النفطية بلغت 72% من إجمالي الصادرات عام 2022، وحققت الإيرادات النفطية 67% من إجمالي الإيرادات، بالإضافة إلى إعطاء القطاع الخاص دور أكبر في التنمية الاقتصادية للبلد.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق نطرح إشكالية دراستنا في التساؤل الرئيس التالي:

ما هو واقع التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (2016-2022)؟ وفيما تتمثل سبل التطوير التي تم

انتهاجها في ظل رؤية المملكة 2030؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية:

استطاعت المملكة العربية السعودية أن تنوع في قاعدتها الاقتصادية وجعل اقتصادها أكثر تنوعاً وازدهاراً للفترة (2016-2022) بفضل تبني رؤية وطنية (رؤية المملكة 2030).

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مايلي:

- التعرف على التنوع الاقتصادي، أهدافه، أنماطه، ومؤشراته؛
- ابراز أهم الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية في سبيل تنوع قاعدتها الاقتصادية وأثر هذه الإجراءات على تنمية صادراتها؛
- التركيز على رؤية المملكة 2030 منذ البدء بتنفيذها عام 2016 إلى نهاية عام 2022؛
- الوقوف على واقع التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية من خلال تتبع الإحصاءات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي في الفترة محل الدراسة.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: حالة المملكة العربية السعودية؛
- الحدود الزمانية: يغطي البحث الفترة (2016-2022)

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول الجوانب النظرية للتنوع الاقتصادي، من تعريف، أهداف، ومؤشرات، ومن ثم استعراض تجربة المملكة العربية السعودية من خلال عرض واقع التنوع الاقتصادي في ظل رؤية المملكة 2030 للفترة (2016-2022) بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات.

معايير الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى:

1- الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

2- واقع التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030 للفترة (2016-2022)

2. الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

يلعب التنوع الاقتصادي دوراً مهماً في أحداث توازن في اقتصاد دولة ما، لي تقلل من الاعتماد على مصدر واحد وتنوع الهياكل الإنتاجية، تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة قطاعات، لاسيما في الدول المصدرة للنفط والتي لاتزال تعتمد بشكل كبير على إيراداته.

1.2 تعريف التنوع الاقتصادي

يعرف التنوع الاقتصادي على أنه " تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات أخرى مولدة للدخل بما يؤدي إلى تخفيض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الأساسي في الاقتصاد، فهذه العملية ستؤدي إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة وتوفر فرص عمل أكثر إنتاجية، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو في المدى الطويل" (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 22)، فيرى الاقتصاديون أن العملية الأكثر ارتباطاً بهذا الهدف السياسي للتنوع الاقتصادي هي التحول الهيكلي الذي يتسم بارتفاع الإنتاجية، والنمو المستدام، والتنمية الأوسع نطاقاً. فالتحول الهيكلي هو الذي يسهل تنوع مصادر الإنتاج والعمالة والتجارة الدولية والإيرادات والنفقات من خلال أبعاد مختلف، وينطوي التحول الهيكلي على انتقال الموارد الإنتاجية لبلد ما من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة مثل الزراعة الأولية إلى أنشطة ذات إنتاجية أعلى في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات، يتجلى ذلك في انخفاض حصة الزراعة في الإنتاج والعمالة، وتحول العمال من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية المتوسطة العالية، وزيادة الكفاءة والإنتاجية. النمو الاقتصادي هو الزيادة الكمية في الناتج الاقتصادي التي تقاس عادةً بزيادة الناتج المحلي الإجمالي (usman & landry, 2021, p. 6).

ويعرف التنوع الاقتصادي بأنه تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته وذلك في إطار تنمية وتطوير اقتصاد لا يعتمد على النفط وصادرات غير نفطية ومصادر أخرى للإيرادات، وفي نفس الوقت إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في الإسهام في التنمية الاقتصادية وتقليص دور القطاع العام. (حجاب والعقريب، 2020، صفحة 231)

فالتنوع الاقتصادي يعزز الأسس الاقتصادية والمالية للبلد، وبالتالي يتطلب التنوع الاقتصادي إجراء تغييرات في البنية التحتية الاقتصادية، وتتجلى هذه التحويلات في زيادة الإنتاج الصناعي وتوسيع القطاع الخاص وإنشاء اقتصاد دائري واقتصاد قائم على المعرفة. فالتوسع في التصنيع من حيث تنوع المنتجات والإنتاج يؤدي إلى ظهور مستوى آخر من التنوع يطلق عليه تنوع الصادرات، ويتوقع أن يحقق هذا النوع من التنوع مكاسب اقتصادية مهمة أهمها تعزيز التوظيف الفعال للموارد الطبيعية، خلق فرص عمل جديدة وتوسيع عمليات التصدير. ومن المتوقع أن تؤدي مشاركة القطاع الخاص إلى المزيد من التنوع الاقتصادي من خلال ضخ إيرادات من مصادر خارج قطاع الطاقة وجلب الأموال الأجنبية إلى الأسواق المحلية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى جلب تقنيات جديدة وأساليب إدارة مبتكرة للاقتصاد. (AI

Naimi, 2022, p. 224)

كما سبق يمكن القول أن التنوع الاقتصادي هو سياسة تنموية طويلة المدى تصبو إلى الاعتماد على عدة قطاعات دون قطاع اقتصادي واحد خاصة القطاعات الأولية مثل الزراعة، أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة، كما هو الحل في الدول المنتجة للنفط.

2.2 أهداف التنوع الاقتصادي:

يهدف التنوع الاقتصادي خاصة في الدول المصدرة للنفط إلى تخفيض الاعتماد على النفط وعائداته في تحقيق النمو الاقتصادي، والبحث عن مصادر وقطاعات اقتصادية بديلة، كما يهدف إلى الرفع من دور إسهام القطاع الخاص في التنمية، وتمكن تلخيص أهم أهداف التنوع الاقتصادي فيما يلي: (مجلخ وبشيشي، 2022، صفحة 49)

- الحد من التقلبات الاقتصادية ومخاطرها والقدرة على التعامل مع الأزمات والتحديات الخارجية؛
- العمل على الرفع من وتيرة التنمية من خلال تطوير مختلف القطاعات بما يضمن الرفع من قيمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات وتقليل من الاستيراد، وتوفير فرص عمل لتحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
- إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في الإسهام في التنمية الاقتصادية وتقليل دور القطاع العام؛
- فسح مجال أكثر للاستثمار على قطاعات متعددة كالصناعة والزراعة ...

يمكن التمييز أيضا بين أهداف التنوع الاقتصادي حسب الأفق الزمني، فالهدف من التنوع على المدى القصير هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي (النفط مثلا)، بما يؤدي إلى زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الصادرات، أما على المدى الطويل، فالهدف من التنوع هو استخدام العوائد المحققة عن القطاع الأساسي في إحداث تنمية اقتصادية تقوم على التنوع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط يمكن الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي. (المعهد العربي للتخطيط، صفحة 14)

3.2 مؤشرات التنوع الاقتصادي:

توجد عدة مؤشرات يمكن اعتمادها لتقييم سياسات التنوع الاقتصادي نذكر أهمها: (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2001، الصفحات 12-13)

- درجة ومعدل التغير في هياكل الإنتاج، كما توضحهما النسبة المئوية لإسهام مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى انخفاض أو زيادة مساهمة هذه القطاعات مع الزمن، ومن الأفضل قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع كلما توافرت البيانات الخاصة بذلك؛
- درجة استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بتقلبات أسعار النفط، فالتنوع الاقتصادي يفترض فيه أن يخفف من حدة عدم الاستقرار مع مرور الزمن؛
- تطور إيرادات النفط كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات، لأن من أهم أهداف التنوع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، ومن المؤشرات المهمة نجد اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية، إذ أن ذلك يدل على نجاح البلد في تطوير مصادر إيراداته غير النفطية؛
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات، فكلما ارتفعت نسبة الصادرات غير النفطية دل ذلك على توسع التنوع الاقتصادي، غير أن التغيرات التي تحدث على المدى القصير في هذا المؤشر قد لا تعطي نتائج صحيحة، إذ يمكن أن ينتج ذلك عن تقلبات أسعار النفط وصادراته؛
- تطور إجمالي اليد العاملة حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المؤشر يجب أن يعكس التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛

- نسبة إسهام القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، فهذا مؤشر هام لأن التنوع الاقتصادي يعني ضمناً زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

3. واقع التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030 للفترة (2016-2022)

كانت ولا تزال الخطط التنموية التي انتهجتها السعودية تلح على أهمية تنوع القاعدة الاقتصادية للبلد بتقليل الاعتماد على النفط كونه مورد ناضب من جهة وتذبذب أسعاره ودرجة الطلب عليه من جهة أخرى، كما أن احتدام الأزمات الاقتصادية وتكررها نتيجة تقلبات أسعار النفط أصبحت عائقاً أمام تقدم مسار المملكة العربية السعودية في تحقيق أهدافها التنموية، مما جعل تنوع الاقتصاد هدفاً استراتيجياً في جميع خططها التنموية. (المطيري، 2022، صفحة 137)

1.3 التنوع الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030

من أجل تطوير الاقتصاد وتنويعه وتخفيف الاعتماد على النفط، أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية السعودية 2030 مرتكزة على عدة إصلاحات هيكلية، ومبادرات ضخمة لتنوع القاعدة الاقتصادية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، وكان من ضمن المبادرات إطلاق الإستراتيجية الوطنية للاستثمار عام 2021 والتي تعد خارطة طريق للاقتصاد والاستثمار السعودي، وكان لهذه الإصلاحات والمبادرات دور فعال في النتائج الكبيرة التي حققها الاقتصاد السعودي في عام 2023، وذلك على الرغم من التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي. (وزارة الاستثمار، 2023، صفحة 13)

تعكس رؤية المملكة 2030 تصميمها على أن تصبح قوة استثمارية عالمية وأن تعزز قطاعها وعائداتها غير النفطية بدرجة عالية، وسيؤدي تنفيذ هذه الرؤية إلى تغيير تركيبة القطاعات للاقتصاد السعودي، ليصبح قطاعي التصنيع والخدمات ركائز النمو المستدام لاقتصاد المملكة. (هافرلاند ودرندري، 2021، صفحة 7)

ومن المتوقع توسع قطاع الصناعات التحويلية بأكثر من 8% سنوياً خلال العقد القادم، مما يزيد حصته النسبية إلى ما يقارب 12% من إجمالي النشاط الاقتصادي، كما يتوقع أيضاً أن ينمو قطاع الخدمات بنحو 10% سنوياً مما يعني ارتفاع نصيب هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي النسبي في عام 2030 إلى ما يقارب 40%. كما أنه من المتوقع أن يصبح النمو المستمر في قطاع النفط والغاز الأساس أكثر اعتدالاً إلى حد ما من التوسع السريع في القطاعات المحورية للتنوع، الذي من المقرر أن تنخفض حصتها تدريجياً بالتزامن مع ازدياد عملية التنوع، غير أن هذا لا يعني تضائل أهمية النفط والغاز. (هافرلاند ودرندري، 2021، صفحة 16)

تضمنت الرؤية 10 محاور أساسية، بهدف تنوع الاقتصاد السعودي وجعله أكثر تنافسية، وشملت الرؤية خطط تهدف إلى: (حسن و وآخرون، 2023، صفحة 18)

- 1- تحسين مستويات التعليم وزيادة تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في المؤسسات الحكومية؛
- 2- رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 35%؛
- 3- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65%؛
- 4- رفع حجم الاقتصاد إلى المرتبات المتقدمة بحلول عام 2030؛
- 5- تخفيض معدلات البطالة؛
- 6- رفع رأس مال صناديق الاستثمارات العامة إلى حوالي 7 تريليون ريال سعودي بحلول عام 2030؛
- 7- زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى نحو (تريليون ريال سعودي)؛
- 8- رفع نسبة الصادرات غير النفطية إلى حوالي 50% إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- 9- تحسين مؤشرات التنافسية العالمية؛
- 10- زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 6%. والارتقاء بمؤشر رأس المال

الاجتماعي إلى مركز متقدم.

يتسم الاقتصاد السعودي بتجربة متميزة من النمو حيث استطاع خلال فترة زمنية وجيزة لا تتجاوز ربع قرن من الزمان أن يحقق نمواً متوازناً نتيجة الإصلاحات الجارية للحد من الاعتماد على النفط وتنوع مصادر الدخل وتعزيز التنافسية، ويمكن تقديم أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد السعودي على النحو التالي: (مركز البحوث والمعلومات، 2022، صفحة 8)

- إتباع سياسة الاقتصاد الحر بإفساح المجال للقطاع الخاص سواء في شكل مؤسسات أو شركات لممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية في إطار الالتزام بالأنظمة والضوابط الهادفة لسلامة هذه الممارسة مع ترك آلية السوق لتنظيم حركة هذه الأنشطة؛
- المكانة العالمية لاقتصاد المملكة العربية السعودية وثقلها المؤثر في مجموعة العشرين G20 التي تضم تسع عشرة دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك للدور الإيجابي والمؤثر للمملكة في تعزيز استقرار أسواق الطاقة العالمية من خلال دورها الفاعل في السوق البترولية العالمية، ولكبر حجم ناتجها المحلي الإجمالي.

2.3 واقع التنوع الاقتصادي على الاقتصاد السعودي للفترة (2016-2022)

عرف الاقتصاد السعودي تطوراً كبيراً، فمنذ بدأ تنفيذ خطة الإصلاح في ظل "رؤية السعودية 2030" عام 2016، ورغم تراجع النشاط الاقتصادي الناتج عن تداعيات كوفيد-19، أحرزت السعودية تقدماً على مسار تنوع اقتصادها من خلال تخفيض مساهمة القطاع النفطي في مختلف أبعاد الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والإيرادات.

1.2.3 تطور الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة (2016-2022)

واصل الاقتصاد السعودي مسيرة نموه وارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 3.257 مليار ريال سعودي عام 2021 إلى 4.155 مليار ريال سعودي عام 2022 بمعدل نمو سنوي قدره 27,6%، ويعود هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 74,8% وكذا ارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 11,8%.

الجدول رقم (1): تطور الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة (2016-2022) الوحدة: مليار ريال سعودي.

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الناتج المحلي الإجمالي GDP	2.497	2.681	3.174	3.144	2.753	3.257	4.157
الأنشطة النفطية	588	727	1.078	950	604	920	1.608
% المساهمة	23.5%	27%	34%	30%	22%	28%	39%
الأنشطة غير النفطية	1.396	1.439	1.452	1.519	1.455	1.562	1.754
% المساهمة	56%	54%	46%	48%	53%	48%	42%
الأنشطة الحكومية	487	491	559	583	577	577	603
% المساهمة	19.5%	18%	18%	19%	21%	18%	14.5%
صافي الضرائب على المنتجات	26	23	85	92	117	198	191
% المساهمة	1%	1%	2%	3%	4%	6%	4.5%

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، نقلاً عن الموقع: <https://www.stats.gov.sa/ar> تاريخ الاطلاع: 2024/03/21.

يتضح من الجدول أعلاه أن:

- الناتج المحلي الإجمالي عرف تطور مستمر خلال الفترة من 2016 إلى 2018، فقد ارتفع من 2.497 مليار ريال سعودي سنة 2016 إلى 3.174 مليار ريال سعودي سنة 2018، غير أنه انخفض سنتي 2019 و2020 إلى 3.144 مليار ريال سعودي و2.753 مليار ريال سعودي على التوالي، وهذا راجع إلى جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) التي ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي، وقدرت نسبة الانخفاض لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بـ 12,4%، ويعود هذا الانكماش بشكل رئيسي إلى انكماش القطاع النفطي بسبب تراجع الطلب العالمي على منتجات الطاقة الناتج عن إغلاق الاقتصاد العالمي، وإجراءات الحظر المرافقة لذلك، إضافة إلى تزامن ذلك مع التزام السعودية باتفاقية (أوبك+) لخفض الإنتاج استجابة لتراجع الطلب على النفط وبهدف تحقيق الاستقرار في السوق النفطية، وكذلك انكماش القطاع غير النفطي سنة 2020 على خلفية تطبيق التدابير الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا ومنها إغلاق الأسواق المحلية، وتأثر معظم الأنشطة الاقتصادية الرئيسية أثر ذلك بنسب متفاوتة. وعلى الرغم من ذلك أظهر الاقتصاد السعودي مرونته في مواجهة تداعيات فيروس كورونا، وقد تمكن من تخفيف آثار الجائحة وبذلك ارتفع الناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى عام 2021 إلى 3.257 مليار ريال سعودي واستمر في الارتفاع ليصل عام 2022 قيمة 4.157 مليار ريال سعودي والتي تعد الأعلى في تاريخ المملكة العربية السعودية مرتفعة بنسبة قدرها 27% على أساس سنوي. يرجع هذا النمو إلى الإصلاحات التي تبنتها السعودية وتحقيقها لتعدلات هيكليّة ساهمة بدعم تنوع الاقتصاد، وتنمية القطاع غير النفطي في ظل الرؤية الاستراتيجية 2030.

- تتوزع مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بين الأنشطة النفطية، الأنشطة غير النفطية، الأنشطة الحكومية، صافي الضرائب على المنتجات، ولقد حققت الأنشطة غير النفطية أعلى نسبة مساهمة بلغت 42% سنة 2022 وذلك بفضل تعزيز الجهود لتنوع القاعدة الاقتصادية، تلمها الأنشطة النفطية بنسبة 39% ثم الأنشطة الحكومية بمساهمة بلغت 14,5% وأخيراً صافي الضرائب على المنتجات بـ 4,5%؛

ومن المتوقع أن يحقق القطاع غير النفطي في السعودية معدلات نمو قوية، واستمرار تحقيق فائض مالي، كما يتوقع أيضاً أن يستفيد النشاط الاقتصادي من استمرار زخم الإصلاحات ومع أن السعودية تستهدف التقليل من اعتمادها على الطاقة لتنمية الاقتصاد، إلا أنه لا يمكن إغفال دورها الريادي في أسواق النفط العالمية، مع استمرار إجراءات دفع النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي. (صندوق النقد العربي، ماي 2023، صفحة 24)

2.2.3 تطور الصادرات في المملكة العربية السعودية للفترة (2016-2022)

يتطلب التنوع الاقتصادي حدوث تغير في بنية الصادرات، ويأخذ التنوع في الصادرات أهمية كبيرة في الاقتصاديات التي ترتكز صادراتها على النفط الخام والغاز الطبيعي، فباتباع استراتيجية التنوع سوف يؤدي ذلك إلى التقليل من الاعتماد على عائدات النفط ويجعل الاقتصاد أكثر مرونة وقوة في مواجهة تقلبات أسعار النفط وتغيرات الأسواق العالمية. وهدفت السعودية من خلال استراتيجية التنوع الاقتصادي في ظل رؤية 2030 إلى تنوع وتنمية صادرات والجدول الموالي يعرض تطور تركيبة صادرات السعودية للفترة (2016-2022)

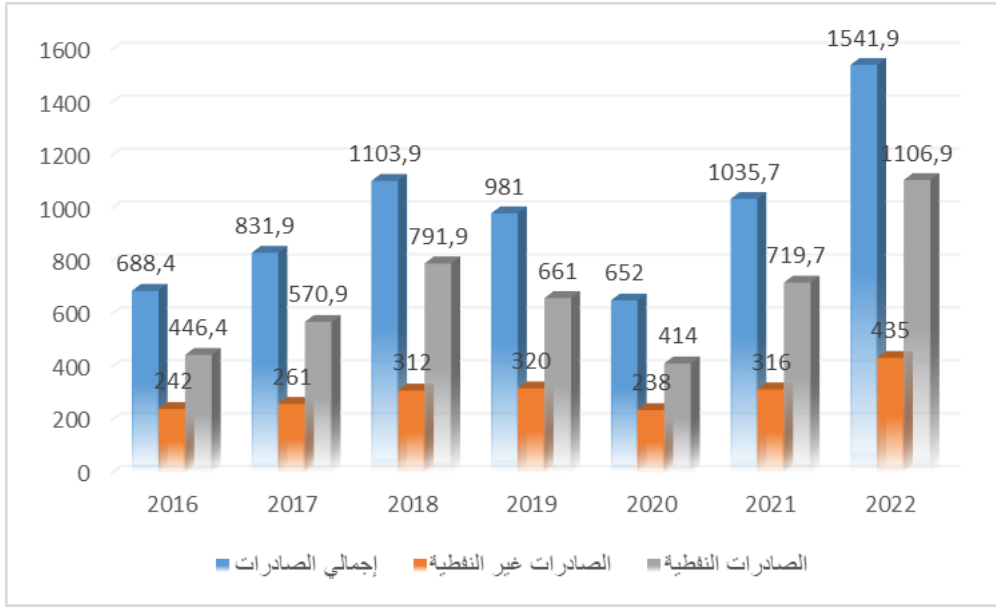
الجدول رقم (2) تطور الصادرات في السعودية خلال الفترة (2016-2022) الوحدة: مليار ريال سعودي

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي الصادرات	688,4	831,9	1103,9	981	652	1035,7	1541,9
الصادرات غير النفطية	242	261	312	320	238	316	435
% المساهمة	35%	31%	28%	33%	36.5%	30.5%	28%
الصادرات النفطية	446,4	570,9	791,9	661	414	719,7	1106,9
% المساهمة	65%	69%	72%	67%	63.5%	69.5%	72%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي (2017-2023)

ولتوضيح أكثر نعرض الشكل الموالي

الشكل رقم (1): تطور الصادرات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2016-2022)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2.

حسب بيانات الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن إجمالي الصادرات في السعودية في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة ما عدا الانخفاض الذي عرفه عام 2022 بسبب جائحة كورونا، حيث ارتفع إجمالي الصادرات من 688,4 مليار ريال سعودي سنة 2016 إلى 1.541,9 مليار ريال سعودي سنة 2022 محققة بذلك معدل نمو يقدر بـ 49% مقارنة بسنة 2019. بلغت قيمة صادرات السعودية من النفط سنة 2022 حوالي 1106,4 مليار ريال سعودي بارتفاع نسبته 54% مقارنة بسنة 2019 والتي قدرت قيمة الصادرات النفطية فيها بـ 719,7 مليار ريال سعودي، كما نلاحظ أن نسبة مساهمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات في ارتفاع وهي تفوق نسبة 60%، وبلغ نصيبها 72% من إجمالي الصادرات سنة 2022، ويرجع الارتفاع في قيمة الصادرات النفطية إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتفاع متوسط إنتاج السعودية من النفط الخام والذي قدر بـ 969,5 مليار ريال سعودي سنة 2022 وهو يشكل 87,5% من الصادرات النفطية و63% من إجمالي الصادرات.

كما عرفت قيمة صادرات السعودية غير النفطية هي الأخرى تطور مستمر خلال فترة الدراسة فقد ارتفعت من 242 مليار ريال سعودي عام 2016 إلى 435 مليار ريال سعودي عام 2022 وبمعدل نمو قدر بـ 37,6% ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع قيمة صادرات السعودية من البتروكيماويات (تمثل 45% من قيمة الصادرات غير النفطية)، أما حصة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات في حدود 30% بالمتوسط وهي نسبة مقبولة تدل على توجه المملكة الإيجابي نحو تنوع القاعدة الاقتصادية خارج قطاع النفط في ظل رؤية 2030.

ويمكن من عرض تطور الصادرات غير النفطية حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): تطور مساهمة الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الصادرات غير النفطية. الوحدة: مليار ريال سعودي.

البيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المستهدف
إجمالي الصادرات غير النفطية	261	312	320	238	316	435	544
قطاع السلع	161	204	187	169	231	266	294
	%61	%65	%58	%71	%73	%61	
قطاع الخدمات	68	77	90,9	33,7	38,6	119,6	167
	%26	%25	%28	%14	%12	%27.5	
إعادة التصدير	31,8	31,3	41,4	34,9	45,5	50	83
	%13	%10	%14	%15	%15	%11.5	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

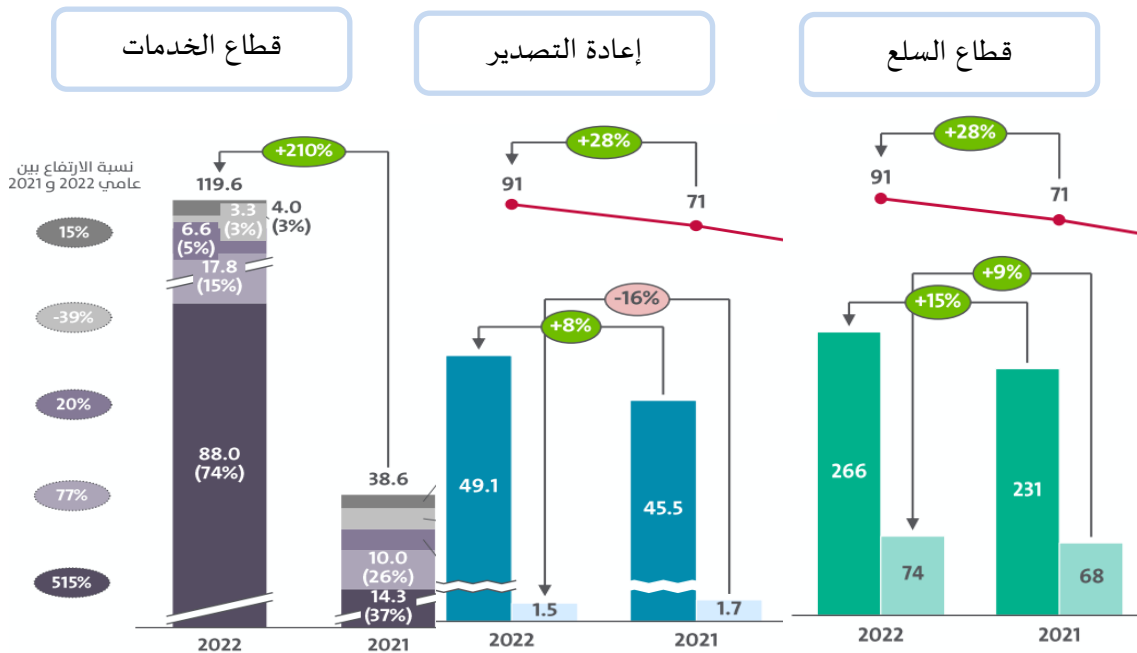
- التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي (2017-2023):

- هيئة تنمية الصادرات السعودية، تقرير أداء الصادرات غير النفطية الموقع:

<https://www.saudiexports.gov.sa/ar>، تاريخ الاطلاع: 2024/03/12، ص 5.

سجلت إجمالي الصادرات غير النفطية عام 2022 قيمة تاريخية تعد الأعلى في تاريخ المملكة العربية السعودية لتصل إلى 435 مليار ريال سعودي بنسبة ارتفاع قدرها 38% مقارنة بعام 2021، ورغم ارتفاع هذه القيمة إلى أنها لم تصل إلى القيمة المستهدفة وهي 544 مليار ريال سعودي. ولتوضيح أكثر نعرض الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): تطور الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الصادرات غير النفطية سنة 2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير أداء الصادرات غير النفطية، هيئة تنمية الصادرات السعودية، 2023، ص 7:12:17.

يمثل الجدول أعلاه تطور إجمالي الصادرات غير النفطية والتي تتوزع بين الأنشطة الاقتصادية الرئيسية التالية: قطاع السلع، قطاع الخدمات، وإعادة التصدير، ويساهم قطاع السلع النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات غير النفطية، فقدرت أعلى نسبة مساهمة بـ 73% عام 2021، غير أن هذه النسبة انخفضت إلى 61% سنة 2022، بسبب ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى، يليه قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بنسبة 27.5% سنة 2022 الذي عرف انتعاش كبير خلال الفترة ما بعد جائحة كورونا، فقد تفوقت صادرات الخدمات لسنة 2022 على القطاعات الأخرى مسجلة أفضل أداء لها في تاريخ المملكة بزيادة قدرها 210% مقارنة بسنة 2021 حيث بلغت 120 مليار ريال سعودي بدعم مباشر من انتعاش قطاع السفر والذي ارتفع بنسبة 515% نتيجة عودة الطاقة الاستيعابية لأعداد الحجاج والمعتمرين (780 ألف حاج سنة 2022)، فيعد قطاع السفر من القطاعات الواعدة في السعودية ويشكل 74% من إجمالي صادرات الخدمات، ثم يأتي قطاع إعادة التصدير في المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة قدرت بـ 11.5% سنة 2022

3.2.3 تطور الإيرادات المملكة العربية السعودية للفترة (2016-2022)

يعرض الجدول الموالي تطور إجمالي الإيرادات للمملكة العربية السعودية للفترة (2016-2022)

الجدول رقم (4): تطور الإيرادات المملكة العربية السعودية للفترة (2016-2022) الوحدة: مليار ريال سعودي.

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي الإيرادات	519,4	691,5	894,7	926,8	781,8	965,5	1.268,2
الإيرادات النفطية	333,7	435,9	607,4	594,4	413	562,2	857,3
% الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات	64%	63%	68%	64%	53%	58%	67.6%
الإيرادات غير النفطية	185,7	255,9	287,3	332,4	368,8	403,3	410,9
% الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات	36%	37%	32%	36%	47%	42%	32.4%

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي (2017-2023).

في ضوء بيانات الجدول رقم (4) يتضح أن إجمالي الإيرادات تعرف ارتفاعاً مستمراً في قيمها خلال فترة الدراسة، فقد ارتفعت من 519,4 مليار ريال سعودي سنة 2016 إلى 926,8 مليار ريال سعودي عام 2019 لتتخفص سنة 2020 إلى 781,8 مليار ريال سعودي بسبب جائحة كوفيد 19، غير أنها ارتفعت مرة أخرى لتصل سنة 2022 قيمة 1.268,2 مليار ريال سعودي وتعد الأعلى قيمة خلال فترة الدراسة محققة بذلك نسبة نمو تقدر بـ 31% مقارنة بسنة 2021.

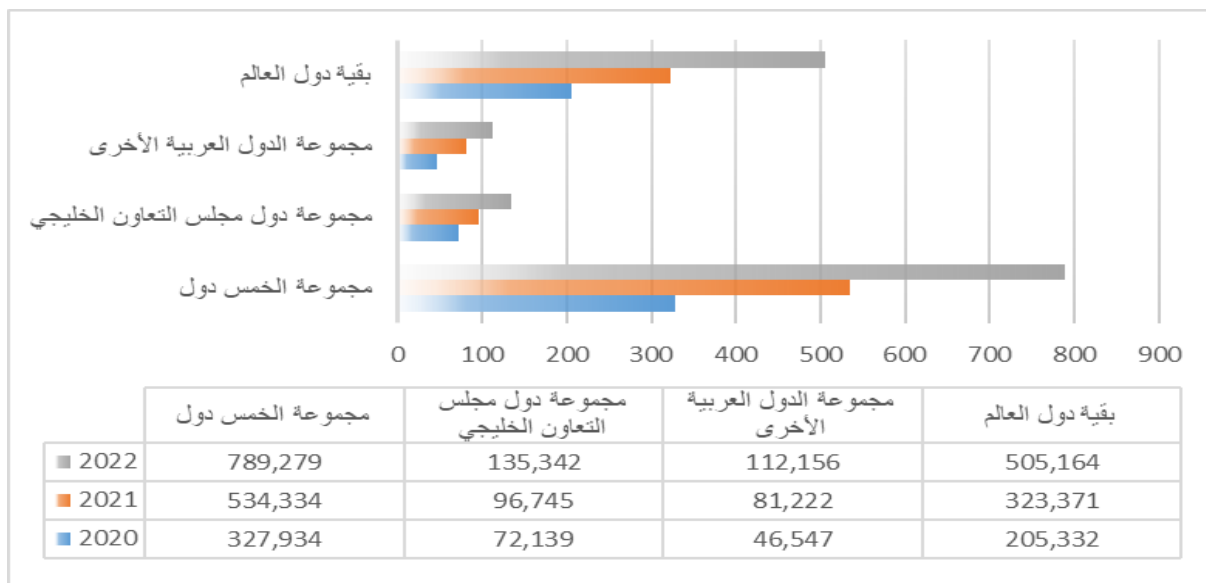
كما يتضح أيضاً أن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات تشكل النسبة الأكبر حيث وصلت هذه النسبة عام 2022 إلى 67,6% من إجمالي الإيرادات ويرجع ذلك إلى الارتفاع الذي شهده إنتاج المملكة من النفط الخام عام 2022 حيث ارتفع بنسبة 16,1% ليبلغ 3865,7 مليون برميل مقارنة بنحو 3330,5 مليون برميل عام 2021، وبذلك بلغ متوسط إنتاج المملكة اليومي لعام 2022 نحو 10,6 ملايين برميل يومياً، بعدما كان 9,1 مليون برميل، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط حيث وصل إلى 101,6 دولار للبرميل مقارنة بحوالي 70,7 دولار للبرميل عام 2021 بارتفاع مقداره 31 دولار للبرميل أو ما نسبته 43,9%، كل هذا ساهم في ارتفاع الإيرادات النفطية للمملكة العربية السعودية. (البنك المركزي السعودي، 2023، صفحة 50؛ 54)

كما ساهمت الإيرادات النفطية بنسبة مقبولة في إجمالي الإيرادات، وقد عرفت تطوراً خلال الفترة محل الدراسة، وشكلت أكبر نسبة سنة 2020 بنصيب قدر بـ 47%، وهي نسبة توضح الدور الكبير الذي لعبته الأنشطة الاقتصادية خارج النفط في تمويل إيراداتها رغم تداعيات جائحة كورونا 19.

4.2.3 وجهة صادرات المملكة العربية السعودية

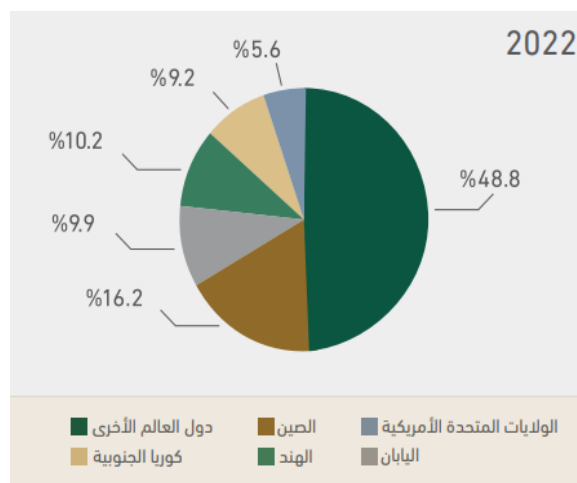
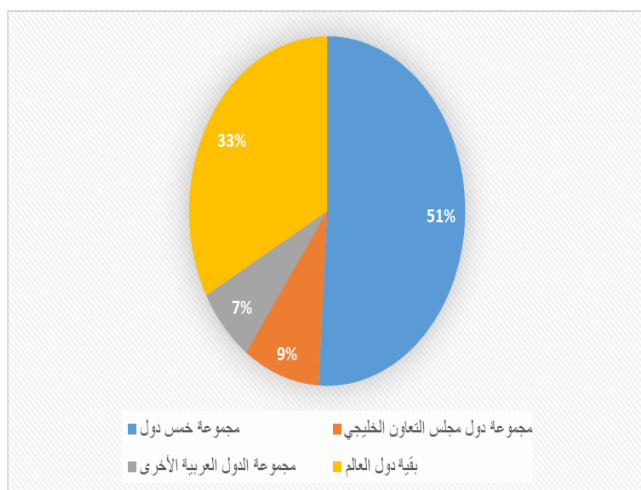
تضم وجهة صادرات المملكة أربع مجموعات، المجموعة الأولى تضم أكبر خمس دول من غير الدول العربية (الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة الأمريكية)، المجموعة الثانية تضم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في حين المجموعة الثالثة تضم الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتأتي بقية دول العالم في المجموعة الرابعة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3): وجهة صادرات المملكة العربية السعودية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي (2021-2023)

الشكل رقم (4): وجهة صادرة السعودية لسنة 2022 الشكل رقم (5): نصيب الدول من إجمالي صادرات السعودية لسنة 2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الشكل السابق

توضح بيانات الشكل أعلاه أن صادرات السعودية موجهة إلى أربع مجموعات تحتل مجموعة خمس دول صادرة الدول المستوردة من السعودية لسنة 2022، وقد بلغ نصيبها من إجمالي صادرات السعودية حوالي 51% لتبلغ نحو 789,3 مليار ريال سعودي، وقد احتلت الصين المرتبة الأولى (249,9 مليار ريال سعودي) بنسبة 16,2% من إجمالي صادرات

السعودية، ثم الهند في المرتبة الثانية (157,2 مليار ريال سعودي) بنسبة 10,2%، وجاءت اليابان في المرتبة الثالثة (152,9 مليار ريال سعودي) بنسبة 9,9%، تلتها في المرتبة الرابعة كوريا الجنوبية (142,2 مليار ريال سعودي) بنسبة 9,2%، وحلت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الخامسة (87,1 مليار ريال سعودي) بنسبة 5,6%.

كما سجلت صادرات السعودية إلى مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً لتصل إلى 135,3 مليار ريال سعودي سنة 2022 محققة بذلك نسبة نمو قدرت بـ 39,9% مقارنة بسنة 2021، وبلغ نصيبها من إجمالي الصادرات 9%، كما ارتفعت صادرات السعودية إلى مجموعة الدول العربية الأخرى وبقية دول العالم لتبلغ 112,2 مليار ريال سعودي و505,2 مليار ريال سعودي على التوالي عام 2022 لتشكل نسبة 7% و33% من إجمالي صادرات السعودية.

4. الخاتمة:

1.4 نتائج البحث:

في نهاية بحثنا هذا، وبعد توضيح واقع التنوع الاقتصادي على المملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030 للفترة (2016-2022)، يمكننا تقديم النتائج التالية:

- يلعب التنوع الاقتصادي دوراً مهماً في احداث توازن في اقتصاد بلد ما، لما له من تأثير إيجابي في التخفيف من تأثيرات تقلبات أسعار النفط؛
- ينبع أساس التنوع الاقتصادي من حقيقة مفادها أن التحول الهيكلي من قطاع الموارد الطبيعية إلى قطاعات تولد قيمة مضافة أعلى يلعب دوراً مهماً في مسار التنمية المستدامة؛
- بالرغم من أن التنوع في القاعدة الاقتصادية أمراً صعباً للدول المصدرة للنفط، إلا المملكة العربية السعودية استطاعت التنوع في مختلف أنشطتها الاقتصادية خارج النفط خلال الفترة (2016-2022) في ظل تبني رؤية المملكة 2030؛
- استغلّت المملكة العربية السعودية مداخل ارتفاع أسعار النفط في تنوع قاعدتها الاقتصادية من خلال تطوير قطاع الخدمات والسلع وإعادة التصدير
- تسعى المملكة العربية السعودية إلى تبني رؤيا وطنية على المدى الطويل (رؤية المملكة 2030) تهدف إلى تنوع قاعدتها الاقتصادية وتخفيض الاعتماد على النفط وتوسيع مشاركة القطاع الخاص؛
- تتوزع مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بين الأنشطة النفطية، الأنشطة غير النفطية، الأنشطة الحكومية، صافي الضرائب على المنتجات، ولقد حققت الأنشطة غير النفطية أعلى نسبة مساهمة بلغت 42% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022 وذلك بفضل تعزيز الجهود لتنوع القاعدة الاقتصادية؛
- على مستوى تنوع الصادرات، عرفت قيمة صادرات المملكة غير النفطية تحسناً فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 37% عام 2022 لتصل إلى نحو 435 مليار ريال سعودي وبنصيب مقداره 28% من إجمالي الصادرات، في حين أن الصادرات النفط تمثل 72% من إجمالي الصادرات، فقد ارتفع إجمالي الصادرات النفطية لعام 2022 بـ 54% مدعوماً بارتفاع أسعار النفط العالمية وتنامي الطلب على سوق النفط؛
- شهد إنتاج المملكة من النفط الخام عام 2022 ارتفاعاً ليبلغ 3865,7 مليون برميل مقارنة بنحو 3330,5 مليون برميل خلال عام 2021 محققاً بذلك نسبة نمو تقدر بـ 16,1%، مما ساهم في ارتفاع نصيب الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات لتصل عام 2022 نسبة 67,6%؛
- تركزت وجهة صادرات المملكة العربية السعودية على مجموعة خمس دول (الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة الأمريكية) بنسبة 51% من إجمالي صادرات المملكة وتحتل الصين الريادة بنسبة 16,2% من إجمالي صادرات المملكة.

2.4 التوصيات:

- بناءً على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات، نذكر منها:
- تركيز الجهود نحو تنوع القاعدة الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص القاعدة الصناعية، الخدمانية، والسياحية، لما لها من تأثير إيجابي على تنمية البلد؛
- تبني خطط ورؤى استراتيجية تهدف إلى تنوع مصادر الإيرادات والتقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس للدخل؛
- تحقيقاً لأهداف التنوع الاقتصادي يجب اعتماد سياسات تساهم في تنوع الصادرات السلعية؛
- فتح المجال أمام القطاع الخاص لاستثمار وكذا منح فرص استثمارية للقطاعات ذات الأهمية والتي تخدم التنوع، وتحويلها إلى مشاريع ذات عائد أكبر.

5. قائمة المراجع

1. Al Naimi, S. (2022). *Economic Diversification trends in the Gulf: the Case of Saudi Arabia. Circular Economy and Sustainability*, pp. 221-230
2. usman, z., & landry, d. (2021). *Economic Diversification in Africa: How and why it Matters. Carnegie Endowment For International Peace.*
3. أحمد ضيف، و أحمد عزوز. (2018). واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 14(19)، الصفحات 13-36. (بتصرف)
4. إكرام حجاب، و كمال العقريب. (2020). التنوع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام- القطاع السياحي المغربي أنموذجاً. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 11(1)، الصفحات 227-244. (بتصرف)
5. البنك المركزي السعودي. (2023). التقرير السنوي التاسع والخمسون. السعودية.
6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2001). التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط- حالة اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)-. الأمم المتحدة، نيويورك. (بتصرف)
7. المعهد العربي للتخطيط. (بلا تاريخ). التعريف بمفهوم التنوع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته. الكويت.
8. جمال قاسم حسن، و وآخرون. (2023). التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات. دراسات اقتصادية(118). (بتصرف)
9. ديفيد هافرلاند، و عبد الإله درندري. (2021). التنوع الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030: التغيرات القطاعية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام. السعودية: مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية.
10. سليم مجلخ، و وليد بشيوشي. (2022). قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة (1996-2019). *Revue Algérienne d'Economic et gestion*، 16(1)، الصفحات 46-60. (بتصرف)
11. صندوق النقد العربي. (ماي 2023). تقرير آفاق الاقتصاد العربي.
12. عثمان حزام المطيري. (سبتمبر، 2022). أثر السياسات المالية على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للفترة من 2000 إلى 2020. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية 6(23)، الصفحات 131-154. (بتصرف)

13. مركز البحوث والمعلومات. (2022). أثر تطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة على تنويع القاعدة الإقتصادية (تطلعات رؤية 2030). السعودية: غرفة الرياض.
14. وزارة الاستثمار. (2023). تقرير راصد الاقتصاد والاستثمار السعودي. السعودية.
15. الهيئة العامة للإحصاء، نقلا عن الموقع: <https://www.stats.gov.sa/ar> تاريخ الاطلاع: 2024/03/21.
16. البنك المركزي السعودي، التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي (2023-2017)
17. هيئة تنمية الصادرات السعودية، تقرير أداء الصادرات غير النفطية الموقع: <https://www.saudiexports.gov.sa/ar> ، تاريخ الاطلاع: 2024/03/12.